

ندوة افتراضية عن النمذجة الاقتصادية
" نظرة عامة غير تقنية لأدوات النمذجة الاقتصادية للسياسة العامة وآثارها
تحويل المعرفة إلى ممارسة "
بيروت، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠

التوقيت:

١١:٠٠ صباحاً - ١:٠٠ مساءً (GMT +٠٣:٠٠، بتوقيت بيروت)

يمكنك إضافة توقيتك المحلي هنا:

<https://www.timeanddate.com/worldclock/converter.html?iso=20200611T180000&p1=34&p2=87>

الخدمات اللوجستية:

ستعقد الندوة باللغة العربية من خلال رابط ال Webex أدناه:

[Join meeting](#)

كما سيتمكن المشاركون من الانضمام الى البث المباشر للندوة الافتراضية على تطبيق YouTube.

منسقة الندوة:

السيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا.

المتحدثون:

خبراء من الإسكوا ومن المنظمات الشريكة مع الأمم المتحدة، وممثلون حكوميون من المنطقة العربية وخبراء دوليون في مجال النمذجة والتنبؤ الاقتصادي مثل نمذجة التوازن العام المحسوب CGE.

الجمهور المستهدف:

الممثلون الحكوميون وصانعي السياسات وأولئك الذين لديهم اهتمام عام بأدوات النمذجة الاقتصادية و التنبؤ في السياسة الاقتصادية. ستكون الندوة متاحة للجمهور وستبث مباشرةً على تطبيق Youtube

الخلفية واهمية الموضوع:

لقد اجتاحت جائحة كوفيد-١٩ العالم وسببت معاناة بشرية شديدة لا مثيل لها. إن هذا الوباء يهدد بالتأثير سلباً على تقدم العالم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى



ازدهار البلدان كرامة الإنسان

انغماس الملايين في الفقر ومنع الكثيرين من عيش حياة كريمة. ففي هذا الوضع الراهن الجديد الناجم عن الوباء، تزداد إلحاح الحكومات على سد الفجوة بين السياسات النظرية والتطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطبق هذا بشكل خاص على الحكومات في البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد الضرورية والشبكات الاجتماعية والحيز المالي للتخفيف من تأثير الأزمة الحالية. لذلك، تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم بجدية على حماية مواطنيها والحفاظ على سير الاعمال من خلال تنفيذ سياسات تعزز الرخاء الاقتصادي المستدام والشامل.

في السنوات الأخيرة، أعادت الهيئات الرئاسية النظر في الآليات الكامنة وراء صياغة السياسات وتقييم خياراتها وتأثيرها. هذا الطلب المتزايد على المزيد من القرارات المستندة إلى الأدلة يسمح باتباع نهج شامل ومنهجي لصنع السياسات. بعبارة بسيطة، يُعرّف معهد التنمية الخارجية صنع السياسات المستندة إلى الأدلة على أنها "خطاب أو مجموعة من الأساليب التي توجه عملية السياسة، بدلاً من أن تهدف إلى التأثير بشكل مباشر على الأهداف النهائية للسياسة".
(Court, J. & Sutcliffe, S., 2005)

تكمّن أهمية النماذج الاقتصادية خاصة في التمثيلات المبسطة للواقع. تساعدنا هذه النماذج على "تصور الأنظمة المعقدة والتنبؤ بها وتحسينها وتنظيمها والتحكم فيها بشكل أفضل (Calder, M. et al., 2018). وبالتالي، فإن دمج النماذج الاقتصادية في صياغة وتقييم السياسات يمهد الطريق لتطوير السياسات الاستراتيجية القائمة على الأدلة.

وبناءً على ذلك، فإن استخدام الأدلة في حوار السياسات وتنفيذها يمكن أن "ينفذ العديد من الأرواح ويحد من الفقر ويحسن أداء التنمية في البلدان النامية" (Court & Sutcliffe, 2005). بما أن تطوير السياسات المستندة إلى الأدلة أقل رسوخاً في البلدان النامية، فمن الممكن أن يكون لها تأثير أكبر بكثير.

ومن أهم الدروس التي تعلمناها نتيجة جائحة كوفيد-١٩ على العالم، هي أن الأنظمة التي نعتمد عليها للبقاء على قيد الحياة هي أكثر ضعفاً مما كان يعتقد سابقاً. فقد وضعت الحكومات التي استطاعت التعامل بنجاح مع الأزمة عملية تطوير السياسات القائمة على الأدلة في طليعة وسائل استجابتها. بمجرد زوال التهديد الأولي للأزمة، من الضروري أن تستمر الحكومات في اعتماد السياسات التي تستهدف إصلاح الاقتصاد، والتي تدعم بشكل خاص الفئات الأكثر تهميشاً من السكان.

ضمن أعمال مشروع التنمية "نحو الأفق العربي ٢٠٣٠: تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل في المنطقة العربية"، ستقوم الإسكوا بتنظيم هذه الندوة الافتراضية التي تهدف إلى زيادة الوعي بالأدوات الكمية الاقتصادية الموجودة التي يمكن أن توفر إرشادات للحكومات وصانعي السياسات في تطوير أنظمة أكثر استقراراً ومرونة والتصميم الفعال للسياسات. سيكون هذا بمثابة ضمانات للاضطرابات غير المتوقعة. كما سيتم تقديم مجموعة أدوات النمذجة الخاصة بالإسكوا، مع شرح كيف يمكن لهذه الأدوات أن تساهم بتحقيق تعافي اقتصادي من أزمة كوفيد-١٩ بشكل أسرع مع التركيز على نمذجة التوازن العام القابل للحساب CGE. سيتم تسليط الضوء على هذه المواضيع من قبل ممثلين حكوميين من الدول العربية وخبراء من المنظمات الدولية لمشاركة تجاربهم الخاصة المتعلقة بالنمذجة الاقتصادية.

جدول الأعمال

الجلسة الأولى ملاحظات تمهيدية: (١٥ دقيقة)

استكشاف معنى تبني النماذج الاقتصادية للتغلب على حالة عدم اليقين، وتحسين السياسة العامة والحوار.

الهدف: التعرف على فوائد وتحديات وضع السياسات القائمة على الأدلة في المنطقة العربية.

المتحدث: السيد محمد المختار محمد الحسن، رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا.

الجلسة الثانية: مشاركة تجارب الدول من المنطقة العربية (٣٠ دقيقة بالمجمل- ١٥ دقيقة لكل متحدث)

ستتبادل الدول الأعضاء تجاربهم مع النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها بالشراكة مع الإسكوا، مع التركيز على كل من تحديات التنفيذ والمكاسب الوطنية المحققة.

الهدف: اكتساب فهم عملي أكثر لآثار تطوير القدرات التقنية ودمج النماذج الاقتصادية داخل المؤسسات المحلية.

المتحدثون:

السيد حصرم الفايز، رئيس قسم السياسات والدراسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن
السيد توفيق الراجحي، وزير سابق في الإصلاحات الكبرى وأستاذ جامعي في الاقتصاد في تونس.

الجلسة الثالثة: مجموعة أدوات النمذجة في الإسكوا (٢٠ دقيقة)

تقديم لمحة غير تقنية عن مجموعة أدوات النمذجة الاقتصادية الخاصة بالإسكوا (الأبعاد والوظيفة الأساسية وخارطة طريق الإسكوا لتطوير القدرات الفنية الوطنية والإقليمية في النمذجة الاقتصادية).

الهدف: تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد مجموعة من النماذج الاقتصادية وبناء القدرات التقنية لتحسين جودة صنع القرار وتصميم السياسات.

المتحدثون:

السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتنبؤ الاقتصادي في الإسكوا
السيدة نتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية ومديرة مشروع تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني في الإسكوا

الجلسة الرابعة: التعاون الإقليمي والدولي في مجال النمذجة الاقتصادية (٢٠ دقيقة بالمجمل - ١٠ دقائق لكل متحدث)

تقديم لمحة عن دور وأهمية تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأخرى وفرق الأمم المتحدة والتحدث عن خيارات تمويل مشاريع بناء القدرات في المنطقة العربية.

الهدف:

تقديم خارطة طريق عامة لبناء حلول ناجحة ومستدامة طويلة الأجل مع الشركاء الإقليميين والمحليين و الدوليين

المتحدثون:

السيد محمد بن عبد الله، نائب رئيس فريق السياسة الضريبية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
السيد نايف الخوالدة، أخصائي في السياسة الاجتماعية، منظمة اليونيسف، الأردن.

الجلسة الخامسة (٢٠ دقيقة)

حوار مفتوح

ستخصص هذه الجلسة لتمكين المشاركين من تقديم المداخلات والحوار و طرح الأسئلة على الخبراء.